

الفصل الخامس

انجلترا في عصر أسرة ستيوارت

على الرغم من أن الملكة اليصابات استطاعت الحد من الصراع الديني بين البروتستانت والكاثوليك ، فإن ذلك لم يستمر بعد وفاتها في عام ١٦٠٣م حيث اضطلت إنجلترا مرة أخرى بلهيب هذا الصراع ومرارته وفيما يلي نعرض لذلك من خلال الملوك الذين تعاقبوا على العرش الانجليزي بعد اليصابات .

اولا — جيمس الأول :

تولى عرش إنجلترا بعد اليصابات بحكم الوراثة جيمس السادس ابن ماري ستيوارت وأمير اسكتلنده وأطلق على نفسه لقب « جيمس الأول » .

وقد استغل الملك الجديد ظروف حكمه لاسكتلنده قبل ذلك فقام بعمل وحدة بينها وبين إنجلترا ، ولكن هذه الوحدة كانت هشّة الأركان لأسباب عديدة نذكر منها :

١ — عمق الخلافات بين الانجليز والاسكتلنديين في ذلك الوقت .

٢ — شخصية الملك المتسلطة وغير المحبوبة من كل الطرفين .

٣ — اعتبار الملك نفسه فوق القوانين كلها وتمسكه بنظرية الحق الالهي للملوك في الحكم .

٤ — فرضه للضرائب دون الرجوع الى البرلمان مما اثار أعضاء البرلمان ضده .

ونتيجة لذلك لم يسترح الشعب الانجليزى والاستكتلندى لحكمه ، ولما اعترض البرلمان على قراراته أمر بحله كما اتهم أعضاءه بالخيانة العظمى ، وظل يحكم البلاد دون برلمان لمدة احدى عشرة سنة .

ونتيجة لذلك اضطربت الأحوال ، واضطر العديد من الانجليز البروتستانت للرحيل الى أمريكا في عام ١٦٢٠م يكرها منهم لحكم هذا الملك .

هذا وقد ساعدت ظروف انجلترا الخارجية الملك جيمس الأول على الاستمرار فى الحكم حيث تولى العرش فى ظروف ما بعد اليصابات والتي كانت فيها بلاده قد اختتمت حروبها مع اسبانيا بعد أن حققت أعظم انتصاراتها البحرية بتدمير الأسطول الاسباني الارمادا .

ومع ذلك فقد أوقع جيمس الأول بلاده فى خلافات داخلية نتيجة لحله للبرلمان ، وتمسكه بنظرية الحق الالهى للملوك فى الحكم وتفوق الناس منه ، وقد توفى جيمس الأول فى عام ١٦٢٥ وخلفه فى الحكم ابنه شارل الأول .

شارل الأول :

عجز شارل الأول عن اكتساب محبة الشعب مثل أبيه نظرا لامتقاره الى صفات الحاكم السياسى وتمسكه بنظرية الحق المطلق للملوك ، وعاش فى خلاف دائم مع البرلمان ، وبالرغم من أنه حاول أن يستميل الشعب الانجليزى ويكتسب محبته عن طريق احرازه لانتصارات خارجية على اسبانيا وفرنسا فان حملاته باءت بالفشل ، ونظرا للمشاكل التى طرأت على الخزينة الانجليزية نتيجة لتكاليف هذه الحروب فانه اضطر الى جمع المال من الشعب دون الرجوع الى النواب ففرض قروضا اجبارية على الصناع والتجار وغيرهم من أفراد الطبقة الوسطى ، وهدد كل من يمتنع عن ذلك بالسجن ، مما أثار الشعب الانجليزى ، فنهب مطالباً بضرورة تحديد نفوذ الملكية ، بحيث لا يسجن أحد دون محاكمة عادلة ونتيجة لذلك اجتمع أعضاء البرلمان فى عام ١٦٢٨ ، وأعدوا وثيقة أطلقوا عليها « ملتمس

الحقوق « أهم محتوياتها هو المطالبة بعدم جواز قيام الملك بفرض ضرائب أو جباية قروض دون الرجوع الى البرلمان ، والا يأمّر بسجن أحد خارج حدود القانون على أساس أن الملك لا يتتبع بالسلطة المطلقة في حكمه .

ولما اعتبر الملك هذه الوثيقة تقييدا لسلطاته رفضها في بداية الأمر ثم قبلها بعد تردد طويل وذلك ليس لاقتناعه بها بل لشدة حاجته الى موافقة البرلمان على صرف الأموال .

ولما ناشد البرلمان الملك بعزل « دوق بكنجهام » الذي كان موضع سخط الشعب ، وسبب هزائم انجلترا في حروبها ضد اسبانيا تأزمت الحالة بينهما لدرجة أن قرر الملك أن يحكم بدون برلمان ، ونتيجة لاستياء الشعب الانجليزي من ملكه خصوصا بعد أن نما الى علمه أنه يرغب في العودة ببلاده الى المذهب الكاثوليكي بايعاز من زوجته التي كانت تعتنق هذا المذهب شد الشعب أزر البرلمان ضد الملك . وعسلى الرغم من أن القانون الانجليزي كان يحتم عدم عقد البرلمان الا بدعوة من الملك ، فقد اجتمع البرلمان ورفض الانقضاء بناء على طلب الملك وخلال اجتماعه أصدر قرارا ينص على « أن كل من يدخل في الدين أفكارا كاثوليكية ، وكل من يأمر بفرض الضرائب دون الرجوع الى البرلمان ، وكل من يشجع على تأدية هذه الضريبة يعتبر عدوا للأمة وللصلحة العامة » .

ونتيجة لذلك أمر الملك بحل البرلمان ، وحكم بلاده حكما استبداديا قاسيا ، كما أمر بفرض الضرائب والمكوس بكافة الوسائل ، وإنشاء محاكم استئنائية لكل من يقاوم سياسته مما أدى الى زيادة هجرة الانجليز من بلادهم الى المستعمرات الأمريكية . ومن أشهر الضرائب التي فرضها الملك شارل الأول ضريبة السفن Ship Money وحاول عن طريقها جمع المال اللازم من الشعب الانجليزي لتقوية الاسطول ، ولما امتنع عن دفع هذه الضريبة أحد أعيان الطبقة الوسطى في الريف واسمه جون هيمدن مفضلا السجن والمحكمة عن الرضوخ لأوامر الملك الاستبدادية قدم للمحاكمة مما أثار أغلبية الشعب وأدى الى اعتباره بطلا قوميا وكان من نتائج ذلك التهيئة للقيام بثورة ، وزعزعة الثقة بين الملك والأمة ،

وزاد الطين بلة أن اختار الملك كبير مستشاريه في الشؤون الدينية « وليم لود » أحد أنصار كنيسة روما ، ولما حاول لود فرض كتاب الصلاة الانجيلكاني على أهل البلاد وأجبار رجال الدين على قبول طقوس دينية جديدة وهدد كل من يمتنع عن تنفيذ ذلك بأقصى العقوبات التي وصلت إلى حد المحاكمة والجلد .

ونتيجة لذلك قامت ثورة الاسكتلنديين وهم غلاة البروتستانتية ضد الملك ومستشاره الديني حيث رفضوا قبول هذا التغيير ووضعوا ميثاقا أسموه بالتحالف القومي The National Covenant تعهد الموقعون عليه بالوقوف ضد أى محاولة لفرض أى مذهب ديني يخالف عقيدتهم بكل ما يملكون من نفوس وأموال ، ولما غشلت كل السبل لأقناعهم بالعدول عن موقفهم أرسل الملك قواته لمحاربتهم إلا أن هذه القوات فشلت في تحقيق أى انتصارات عليهم مما اضطر الملك إلى عقد صلح مؤقت معهم في عام ١٦٣٩ حتى يستعد لمواجهةهم من جديد ، ولما لم يستطع الملك تجهيز القوة الكافية لردهم حاول أن يسترضى الشعب الإنجليزي كما حاول حثه على الاشتراك في تدبير الأموال اللازمة للحرب وهنا اضطر إلى دعوة البرلمان إلى الانعقاد ، وقد وجد أعضاء البرلمان في ذلك فرصة لمطالبة الملك برفع المظالم التي يشكو منها الشعب مما أغضب الملك وجعله يأمر بحل البرلمان مرة أخرى بعد مدة قصيرة من دعوته له لم تزد عن ثلاثة أسابيع مما جعل البعض يطلق عليه اسم البرلمان القصير .

ولما حاول الملك شارل مواجهة الاسكتلنديين الذين ازدادت حركتهم أرسل إليهم حملته الثانية التي لم تكن بأحسن حالا من الحملة الأولى ، فغدت لاقت الهزائم حتى وصل الأمر بالاسكتلنديين إلى غزو إنجلترا نفسها ، مما جعل الملك يعترف بهزيمته ، ويسرع باستدعاء البرلمان للانعقاد للنظر في شكاوى الشعب ، وقد قدر لهذا البرلمان أن يعيش مدة طويلة بلغت قرابة الواحد والعشرين عاما حتى عرف في التاريخ باسم البرلمان الطويل The Long Parliament ، وقد نجح هذا البرلمان في أن يثبت قدرته على استقلال إرادته على الملك ، مما كان له أكبر الأثر فيما طرأ على إنجلترا من تحول سياسي ، وكان من أهم أعمال هذا البرلمان التصويت على توجيه

تهمة الخيانة الى رئيس الوزراء واجبار الملك على التوقيع على اعدامه ، والتصويت أيضا على محاكمة المستشار الدينى للملك ، كما أصدر هذا المجلس العديد من القرارات فى صالحه فاضطر الملك على توقيع مرسوم بتحريم حل البرلمان دون موافقة اعضائه وبحق النواب فى الاجتماع كل ثلاثة أعوام على الأقل حتى وان لم يتم ذلك بناء على طلب من الملك ، كما ألغى المجلس المحاكم الخاصة مثل المجلس الذى عرف بقاعة النجم Star Chamber زمن التيودوريين والتي كانت تساعد الملوك على إخضاع الأشراف لهم ، والمحكمة العليا التى كانت تحاكم المعارضين للملك ، كما أصدر قرارا بإلغاء ضريبة السفن ، ولشدة العاصفة اضطر الملك للرضوخ حتى تحين له الفرصة المناسبة للتخلص من البرلمان ، وقد وجد بصيصا من النور حينما اشتد الخلاف بين أعضاء البرلمان حول الوسائل الدينية فحاول أن يستعيد سلطاته بتدبير المؤامرات ضد معارضيه فى البرلمان وعندما شعر المعارضون للملك بما يدبر ضدهم ، قدموا احتجاجا سموه الاحتجاج الأعظم أوضحوا فيه كل مساوىء الملك ، وطالبوا فيه بمسئولية الوزراء أمام البرلمان ، وقد طبع هذا الاحتجاج ووزع على أفراد الشعب مما أثار حنق الملك فأمر باستعمال القوة ضد أعضاء المجلس المعارضين له فذهب على رأس قوة الى المجلس للقبض على الزعماء المعارضين لسلطته وتقديمهم للمحاكمة بتهمة الخيانة ، ولكنه لم يجد لهم أثرا حيث كانت الأخبار قد تسربت اليهم بنية الملك فى القبض عليهم ، وقد أثار ذلك جماهير العاصمة الانجليزية ضد الملك وتخرج الموقف ، مما اضطر الملك للفرار الى الريف خشية تطور الموقف مما أدى الى اشتعال نار الحرب الأهلية فى إنجلترا وبخاصة فى عام ١٦٤٢ حيث أصبح لا مفر من معركة دموية بين الملك من ناحية والبرلمان وانصاره من ناحية أخرى ونتيجة لذلك انقسمت البلاد الى قسمين قسم يمثل أعوان الملك من النبلاء ورجال الجيش ، والمشايعين للكنيسة الكاثوليكية ، ومعظم الذين ينتمون الى البيوت الاقطاعية الكبرى ، وقد أطلق على هؤلاء اسم الفرسان ، أما القسم الآخر فكان يمثل أنصار البرلمان وأطلق عليهم أصحاب الرؤوس المستديرة وكان يساندتهم تجار لندن بثرواتهم الضخمة ، ثم انضم اليهم الاسكتلنديون بعد ذلك ، وقد نجح هؤلاء فى تكوين جيش جديد تحت رئاسة القائد

العسكري « اليفر كرومول » الذى امتاز بالقدرة على اعداد القوات وتنظيمها .

وقد استمرت الحرب بين الطرفين عدة سنين ثم انتهت لصالح أنصار البرلمان ، وهزيمة الملكيين ووقوع الملك فى الأسر ، ومحاكمته بتهمة الخيانة واعدامه بمدينة لندن فى التاسع من فبراير ١٦٤٩ .

وبعد مواجهات دموية فى أماكن متعددة تم الاطاحة بعرش بريطانيا واعلان النظام الجمهورى الذى اطلق عليه فى تلك الفترة اسم راسطة الشعوب البريطانية Commonwealth . وقد حاول كرومويل — الذى برهن على أنه كان يمتلك بجانب قدراته العسكرية ، صفات الزعامة السياسية — أن يثبّد نظاما جديدا يكون أساسا لحكم عادل فوضّع دستورا اطلق عليه أداة الحكم ، وبموجبه تحولت انجلترا من ملكية الى جمهورية ، وان ظل كروميل يتمتع بالعديد من السلطات التى كانت تفوق ما تمتع به الملك شارل الأول ، وفى ظل هذا الحكم تم حل البرلمان أكثر من مرة ، وظل كروميل يحكم بلاده حكما دكتاتوريا حوالى خمس سنوات عانت بريطانيا خلالها الكثير من المصاعب والمتاعب .

وبعد وفاة كرومويل فى عام ١٦٥٨ لم يستطع ابنه ريتشارد التحكم فى زمام الأمور ، واخذت الفوضى فى الازدياد ، ونتيجة لذلك تكون حلف من الملكيين والبرلمانيين ورجال الأعمال بهدف اعادة الملكية مما دفع ريتشارد الى التنازل عن الحكم وأدى الى سقوط الجمهورية وعودة أسرة سيتوارت الى الحكم فتولى شارل الثانى زمام الأمور ، ولكنه كان ضعيف الارادة مثل أبيه ، ويميل الى الحكم الأتوقراطي ولا يهتم من السلطة سوى اللهو والمرح والتهتّع بالم لذات ومع كل ذلك فانه لم ينس تجربة أبيه خلال أزمته مع البرلمان ، ومن هنا حرص على الوفاق معه .

ولما كان أعضاء البرلمان يرتابون فى نوايا هذا الملك تجاه مساندة الكاثوليك ، فقد أصدروا قانون الاختبار Test Act الذى ينص على ضرورة التقيد بطقوس الكنيسة الانجليزية ويفصل من وظائفه الحكومية كل من يخرج عن هذه الطقوس .

وتحسبا للموقف ومواجهته في الوقت اللازم عقد شارل الثاني معاهدة مع الملك الفرنسي لويس الرابع عشر تنص على مساندته في حالة قيام الشعب الانجليزي ضده عند محاولته اعادة الكاثوليكية الى بريطانيا ، مما أساء الى سمعته أمام شعبه .

جيمس الثاني :

خلف شارل الثاني في حكم بريطانيا ، وكان من أشد أنصار الكاثوليكية ومن أكبر الراغبين في اخضاع نفوذ انجلترا الدينى لبابوية روما ، ومن هنا ورط نفسه في خلافاته مع البرلمان بعد أن أصدر « لائحة التسامح الدينى » والتي بمقتضاها تم إلغاء القوانين المناهضة للكاثوليك ، ومن أهمها حقهم في تولي المناصب القيادية في الجيش والحكومة .

ومن هنا لم يكن هناك مفر سوى أن يعلن البرلمان خلعته ، ودعوة ابنته ماري البروتستنتية لتولى العرش ، ولما كانت ماري متزوجة من وليم أورانج حاكم هولنده ، وأحد أفراد الأسرة الملكية الانجليزية فقد قام وفد من البروتستنت بدعوة أورانج لتولى حكم انجلترا هو وزوجته ، وقد لبى الزوجان الدعوة ونزلا الى انجلترا مؤيدين بالبروتستنت ، وخلال ذلك تم القضاء على المقاومة الكاثوليكية ، ونجحا في الوصول الى الحكم في عام ١٦٨٨م ، وقد سمى الشعب الانجليزي ما حدث بالثورة المجيدة على أساس أنها كانت ارادة شعبية مهدت لانتصار ارادة الشعب وانتقلت من خلالها السلطة الى يد الشعب الممثل في مجلس العموم .

اعلان الحقوق :

ولاستمرار اعتلاء كلمة الشعب أصدر البرلمان في عام ١٦٨٩ قانونا أسماه اعلان الحقوق Declaration of Rights قيد فيه سلطات الملك ، وقوى من سلطة البرلمان فاشترط على الملك الجديد واسرته مراعاة الآتى :

١ — لا يجوز للملك سن أى قانون الا بموافقة البرلمان كما لايجوز له إلغاء أى قانون او فرض ضرائب او تشكيل جيش دون أخذ موافقة البرلمان .

٢ — لا يجوز للملك سجن معارضيه دون محاكمة .

وقد وافق وليم وزوجته ماري على هذه الشروط وتولى العرش تحت اسم « وليم الثالث » .

وبعد ذلك اصدر البرلمان عدة قوانين منها قانون :

التسامح الديني : الذي منح البروتستانت الخارجين على نظام الكنيسة الانجليكانية حق تأدية طقوسهم الدينية وان كان لم يسمح لهم بمزاولة النشاط السياسي .

وقانون التسوية : الذي اشترط الا يتولى عرش انجلترا من يعتنق الكاثوليكية ، وقانون الوحدة Act of Union وبمقتضاه أصبحت اسكتلندا وانجلترا مملكة متحدة ، وبذلك تكونت في عام ١٧٠٧ المملكة المتحدة البريطانية العظمى واصبح يطلق على الانجليزى والاسكتلندى لقبه بريطانى ونتيجة لتلك القوانين والاصلاحات الانجليزية اصبح الانجليز في نظر الأمم الأخرى أعرق الشعوب في ممارسة الحكم الدستوري ، وصارت الملكية في بريطانيا منذ ذلك الوقت لا تجرؤ على مجابهة البرلمان .

ومما سبى بتضح ان ثورات الانجليز على الحكم الاوتقراطى أسفرت عما باتى :

١ — حق الجالس النيابية في اصدار القوانين وفرض الضرائب ومناقشة سياسة الدولة بعد ان كان ذلك من حق الملك ووزرائه .

٢ — أصبح يمثل الحياة النيابية في بريطانيا مجلسين هما مجلس اللوردات ومجلس العموم .

٣ — تلاشت فكرة التمثيل الطبقي في الدوائر الانتخابية فأصبح عضو البرلمان يمثل جميع سكان دائرته ولا يمثل طبقة اجتماعية أو اقتصادية معينة .

٤ — ادراك حقوق الفرد السياسية ومعارضة الامتيازات الطبيعية وانتشار حرية الراى وفكرة المساواة بين الطبقات .

٥ — اتباع نظام الحزبين ، وقد برزت هذه الفكرة عندما انقسم أعضاء البرلمان بين معارضين للملك ومؤيدين له ، ثم تطورت هذه الفكرة حتى تكون حزبا الأحرار والمحافظين .

٦ — اختيار الملوك للوزراء من زعماء الحزب الذى يحصل على الأغلبية فى مجلس العموم بعد أن كان الملك يختارهم من المقربين اليه من ذوى النفوذ .

٧ — تطور النظريات السياسية ونظريات الحقوق الطبيعية خصوصا بعد أن قام كبار الأدباء ومن أشهرهم جون لوك بتأليف كتب حول أصول الحكم ، ومعارضتهم للحكم الأوتوقراطى وتشجيعهم للحكم الديمقراطى وللحقوق الطبيعية للأفراد فى الحرية والتملك ونشرهم لفكرة أن الشعب صاحب الأمر والنهى فى تقرير أموره ، وقد انتشرت هذه المذاهب خارج انجلترا خصوصا فى فرنسا وأمريكا .

وهكذا كان للثورة الإنجليزية أكبر الأثر من تقليص نفوذ الحكم الأوتوقراطى ، وبناء مجموعة من الدساتير كان لها أكبر الأثر فى قيام الحياة الديمقراطية فيها بعد ، وقد أعقب ذلك ظهور انجلترا كأعظم دول العالم فى ميدان التجارة والصناعة على السواء .